الأمم المتحدة

1 011 100 ADV

NOV 18 1991

A/46/649
S/23219
14 November 1991
ARABIC

مجلس
الأمن

جمعية
الأمم
العامة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

البند ١٤٥ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

مجلس الأمن

السنة السادسة والأربعون

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وموجهة الى
الامين العام من الممثل الدائم لهايتي لدى الامم المتحدة

بناء على امر صادر من الحكومة الشرعية لهايتي ، أتشرف بأن أرفق طي هذا ،
نص القرار المتعلق بهايتي الذي اعتمده في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ لجنة سفراء
مجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفه
وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ١٤٥ من جدول الأعمال ومن
وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) فرييتز لونشان

السفير

الممثل الدائم

المرفق

قرار بشأن هايتي

تأييد مجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ لحكومة هايتي المنتخبة على أساس ديمقراطي

إن لجنة سفراء دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ،

أولا - وقد استمعت الى

بيان الاب جان برتران أريسيثيد ، رئيس هايتي ، الموجه الى لجنة السفراء ، فيما يتعلق بالإطاحة غير المشروعة بحكومة هايتي ، المنتخبة على أساس ديمقراطي ، عن طريق انقلاب عسكري ، التي وقعت مؤخرا وأسفرت عن خسائر كبيرة في الارواح بين المدنيين ؛

ثانيا - وإذ تحيط علما

بأن حكومة الرئيس أريسيثيد تمثل التعبير الشرعي والديمقراطي عن ارادة شعب هايتي ، عن طريق الانتخابات الحرة التي أجريت في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ تحته إشراف المجتمع الدولي ؛

ثالثا - وإذ تلاحظ

أن اتفاقية لوميه الرابعة تشجع بشكل صريح احترام وتعزيز جميع حقوق الانسان ، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية ، والتمتع بها ؛

رابعا - ومراعاة منها

لكون هايتي إحدى الدول التي وقعت مؤخرا على اتفاقية لوميه لدول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ - الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وإدراكا منها لضرورة قيام دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالإعراب عن تأييدها لحكومة هذه الدولة المنتخبة على أساس ديمقراطي ولشعبها ؛

خامسا - وإذ تضع في اعتبارها القرارات التي اتخذتها مختلف المنظمات الدولية ، بما فيها الأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية ، والبرلمان الأوروبي ، والتي تطالب بإعادة الحكومة المنتخبة دستوريا في هايتي ؛

سادسا - وإذ تلاحظ أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص بوجه خاص على أن إرادة الشعب هي دعامة السلطة العامة وبالنظر إلى أن الرئيس أريستيد قد انتخب بنسبة ٦٧ في المائة من أصوات الشعب ؛

سابعا - وإذ تضع في اعتبارها أنه لا يمكن أن يقبل على الإطلاق أي كيان ينشأ عن إجراءات تمارس خارج العملية الدستورية التي حددها الاستفتاء على دستور عام ١٩٨٧ وخارج الانتخابات التي نجمت عنه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ؛

١ - تدين بشدة الانقلاب واللجوء إلى العنف وكذلك الخسائر في الأرواح البشرية التي من المحزن أنها تقع يوميا في هايتي ؛

٢ - تؤكد من جديد وتشدد على إدانة المجتمع الدولي لإنكار حقوق شعب هايتي في تقرير المصير ؛

٣ - تطالب بالعمل على نحو كامل وفوري على إعادة حكومة الرئيس أريستيد المنتخبة دستوريا وتعترف بالممثلين الذين عينتهم هذه الحكومة بوصفهم الممثلين الوحيديين الشرعيين للحكومة الهايتية أمام هيئات ومؤسسات اتفاقية لوميه لدول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ؛

٤ - توصي بالعمل ، مع الاحترام الكامل لسياسة كل دولة فيما يتعلق بالاعتراف بالدول والحكومات ؛ على اتخاذ اجراءات ترمي الى عزل الذين يتولون الحكم بصورة غير شرعية في الوقت الحالي في هايتي عزلا كاملا ؛

٥ - توصي

جميع الدول الموقعة على اتفاقية لوميه بأن تقطع جميع العلاقات العسكرية والاقتصادية والمالية والتجارية مع هايتي ، وكذلك المساعدة والتعاون التقني إجمالا في إطار اتفاقية لوميه ، باستثناء ما يقدم من مساعدة وتعاون لغايات إنسانية بحتة وذلك من خلال منظمات غير حكومية ؛

٦ - توصي

علاوة على ذلك بزيادة المساعدة الإنسانية لصالح سكان هايتي بغية الإسهام في معالجة الآثار المفجعة المترتبة على الانقلاب العسكري ؛

٧ - تدعو

رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب في هايتي إلى أن يؤديا واجبهما الدستوري وأن يشرعا فورا في الحوار من أجل إتاحة تعيين رئيس وزراء يقبله كل من الأب أريسييتيد ، الرئيس المنتخب دستوريا ، والبرلمان ، عملا بدستور هايتي ؛

٨ - تؤيد

النداء الذي وجهه المجتمع الدولي من أجل إعادة الديمقراطية في هايتي ، وتحقيقا لذلك ، تحث الاتحاد الاقتصادي الأوروبي على أن يوازر الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية لإيفاد بعثة مدنية إلى هايتي ؛

٩ - تقرر

اعتماد برنامج للتعاون المعزز يلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لشعب هايتي من أجل إعادة الديمقراطية ؛

١٠ - تقرر

أن تحيل هذا القرار إلى رئيس مجلس وزراء دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وإلى الممثلين الدائمين للدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وإلى لجنة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وإلى الرئيسين المشاركين للمجلس التمثيلي لدول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ - الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وكذلك إلى الأب أريسييتيد ، رئيس هايتي .